

مؤتمر العمل الدوليConvention 114الاتفاقية ١١٤اتفاقية بشأن عقود استخدام صيادي الأسماك (١)

إن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية ،

وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الاجتماع في جنيف ، حيث عقد دورته الثالثة والأربعين في ٣ حزيران / يونيه ١٩٥٩ :

وإذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بعقود استخدام صيادي الأسماك ، والواردة ضمن البند الخامس في جدول أعمال هذه الدورة ؛

وإذ قرر أن تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية ،

يعتمد في هذا اليوم التاسع عشر من حزيران / يونيه عام تسع وخمسين وتسعمائة وألف الاتفاقية التالية التي ستسمى اتفاقية عقود استخدام صيادي الأسماك ، ١٩٥٩ :

## المادة ١

١- في مفهوم هذه الاتفاقية ، تشمل عبارة " سفن الصيد " جميع السفن والقوارب المسجلة أو المزودة بوثائق ، العاملة في مجال الصيد البحري في المياه المالحة ، وذلك أياً كان نوعها وسواء كانت مملوكة ملكية عامة أو خاصة .

٢- يجوز للسلطة المختصة أن تستبعد من نطاق انطباق أحكام هذه الاتفاقية سفن صيد يحدد نوعها وحجمها بعد التشاور مع منظمات ملاك سفن الصيد ومنظمات

---

(١) بدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ .

صيادي الأسماك المعنية ، في حال وجودها •

٣- يجوز للسلطة المختصة ، اذا تأكدت من المسائل التي تعالجها هذه الاتفاقية تنظم بصورة كافية عن طريق اتفاقات جماعية تعقد بين ملاك سفن الصيد أو منظماتهم ، من جهة ، ومنظمات صيادي الأسماك ، من جهة أخرى ، أن تستبعد ملاك سفن الصيد وصيادي الأسماك الذين تغطيهم هذه الاتفاقات الجماعية من نطاق انطباق الأحكام المتعلقة بالعقود الفردية في هذه الاتفاقية •

#### المادة ٢

في مفهوم هذه الاتفاقية ، تشمل عبارة " صيادي الأسماك " جميع الأشخاص المستخدمين أو العاملين ، بأي صفة كانت ، على سطح أي سفينة صيد ، والمسجلين في عداد طاقم هذه السفينة ، باستثناء الربانة ، والتلاميذ البحريين ، والمتمرنين بموجب عقود خاصة ، وبحارة الأساطيل الحربية ، والأشخاص الآخرين العاملين في خدمة الدولة بصورة دائمة •

#### المادة ٣

١- توقع العقود من قبل كل من مالك سفينة الصيد أو ممثله المعتمد وصائد الأسماك • وتتاح تسهيلات معقولة لصائد الأسماك وعند الاقتضاء لمستشاره ، لتمكينهما من دراسة شروط العقد قبل توقيعه •

٢- يوقع صائد الأسماك العقد وفقا لشروط يقررها التشريع الوطني لضمان توفر رقابة كافية من جانب السلطة العامة المختصة •

٣- تعتبر الأحكام السابقة مستوفاة اذا شهدت السلطة المختصة بأن بنود العقد قد عرضت عليها خطيا وأقرها كل من مالك سفينة الصيد أو ممثله المعتمد وصائد الأسماك •

٤- ينص التشريع الوطني على اتخاذ ترتيبات مناسبة لضمان أن يفهم صائد الأسماك مضمون العقد •

- ٥- لا يجوز أن يتضمن العقد أي بند يتعارض مع أحكام التشريع الوطني .
- ٦- ينص التشريع الوطني على اتخاذ أية اجراءات و ضمانات أخرى فيما يتعلق بإبرام العقد ، مما يعتبر ضروريا لحماية مصالح ملاك سفن الصيد و صيادي الأسماك .

#### المادة ٤

- ١- تتخذ تدابير مناسبة ، بما يتفق مع التشريع الوطني ، لضمان ألا يرد في العقد أي بند يتفق الطرفان سلفا من خلاله على الخروج عن القواعد المألوفة فيما يتعلق بالولاية القضائية التي يخضع لها العقد .
- ٢- لا يجوز تفسير هذه المادة بأنها تستبعد اللجوء الى التحكيم .

#### المادة ٥

تنظم السلطة المختصة سجل خدمة لكل صائد أسماك ، أو ينظم مثل هذا السجل بطريقة تحددها هذه السلطة . وعند انتهاء كل رحلة أو حملة طويلة ، يوضع تحت تصرف صيادي الأسماك المعنيين بيان بالخدمات التي نفذت أثناء هذه الرحلة أو هذه الحملة ، أو تسجل هذه الخدمات في سجل خدمتهم .

#### المادة ٦

- ١- يجوز إبرام عقد الاستخدام اما لمدة محددة ، أو لرحلة معينة ، أو لمدة غير محدودة اذا كان التشريع الوطني يسمح بذلك .
- ٢- يبين عقد الاستخدام بوضوح حقوق وواجبات كل من الطرفين .
- ٣- يتضمن العقد البنود التالية ، وتستثنى منها أي بند أو بنود يكون إدراجها غير ضروري بسبب تنظيم القوانين أو اللوائح الوطنية لها بطريقة أخرى :

- (أ) اسم ولقب صائد الأسماك ، وتاريخ ميلاده أو سنه ، ومكان ولادته ؛
- (ب) مكان وتاريخ إبرام العقد ؛
- (ج) اسم سفينة أو سفن الصيد التي يتعهد صائد الأسماك بالعمل عليها ؛
- (د) الرحلة أو الرحلات المطلوبة ، إذا أمكن تحديدها وقت إبرام العقد ؛
- (هـ) صفة استخدام صائد الأسماك ؛
- (و) المكان والتاريخ المقرران لحضور صائد الأسماك على السفينة لبدء عمله ، عند الامكان ؛
- (ز) كمية المؤونة التي يجب أن يزود بها صائد الأسماك ، ما لم يكن التشريع الوطني ينص على نظام تموين آخر ؛
- (ح) مقدار أجر صائد الأسماك ، أو حصته وطريقة حساب هذه الحصة اذا كان يتلقى أجره في شكل حصة ، أو مقدار أجره وحصته وطريقة حساب هذه الحصة اذا كان يتلقى أجره على أساس مزدوج ، وأي حد أدنى متفق عليه للأجر ؛
- (ط) انتهاء العقد وشروط انتهائه ، أي :
- "١" اذا كان العقد مبرما لمدة محددة ، التاريخ المحدد لانتهائه ؛
- "٢" اذا كان العقد مبرما لرحلة معينة ، ميناء الوصول الذي ينتهي فيه العقد والجهة التي يجب أن تنقضي بها الوصول أو صائد الأسماك ؛
- "٣" اذا كان العقد مبرما لمدة غير محددة ، الشروط التي تجيز لأي من الطرفين فسخ العقد ، ومهلة الاخطار بالفسخ اللازمة ، على ألا يقل طولها بالنسبة لمالك السفينة عن طولها بالنسبة لصائد الأسماك ؛
- (ي) أي نقاط أخرى قد يقضي بها التشريع الوطني •

#### المادة ٧

إذا كان التشريع الوطني ينص على وجوب توفر قائمة بأفراد الطاقم على سطح السفينة ، يورد عقد الاستخدام ضمن هذه القائمة أو يرفق بها •

#### المادة ٨

تحدد السلطة المختصة ، بغرض تمكين صيادي الأسماك من التأكد من طبيعة نطاق حقوقهم وواجباتهم ، الاجراءات الواجب اتخاذها لتسهيل حصولهم ، وهم على سطح السفينة ، على معلومات واضحة عن شروط استخدامهم •

#### المادة ٩

يلغى العقد بقوة القانون ، سواء كان مبرما لرحلة معينة أو لمدة محددة أو لمدة غير محددة للأسباب التالية :

(أ) موافقة الطرفين ؛

(ب) وفاة صائد الأسماك ؛

(ج) فقد سفينة الصيد أو عدم صلاحيتها للبحار على الاطلاق ؛

(د) أي سبب آخر قد ينص عليه التشريع الوطني •

#### المادة ١٠

يحدد التشريع الوطني أو الاتفاقات الجماعية أو العقود الفردية الظروف التي يجوز فيها لمالك أو ربان سفينة الصيد أن يفصل أي صائد أسماك على الفور •

#### المادة ١١

يحدد أيضا التشريع الوطني أو الاتفاقات الجماعية أو العقود الفردية الظروف التي يجوز فيها لصائد الأسماك أن يطلب فصله على الفور .

#### المادة ١٢

تنفذ أحكام هذه الاتفاقية عن طريق التشريع الوطني أو الاتفاقات الجماعية ، ما لم تنص على خلاف ذلك .

#### المادة ١٣

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

#### المادة ١٤

- ١- لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجل المدير العام تصديقاتها .
- ٢- يبدأ نفاذ الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل تصديق دولتين عضوين لها لدى المدير العام .
- ٣- وبعد ذلك يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهرا من تسجيل تصديقها .

#### المادة ١٥

- ١- يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد مضي عشر سنوات على بدء نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها . ولا يكون هذا النقص نافذا الا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله .

٢- كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ولم تمارس خلال العام التالي لانقضاء فترة السنوات العشر المشار اليها في الفقرة السابقة الحق في النقض المنصوص عليه في هذه المادة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ، ويجوز لها بعد ذلك نقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات وفقا للأحكام التي تنص عليها هذه المادة .

#### المادة ١٦

١- يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغته بها الدول الأعضاء في المنظمة .

٢- يلفت المدير العام نظر الدول الأعضاء الى التاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية لدى اخطارها بتسجيل التصديق الثاني الذي أبلغ به .

#### المادة ١٧

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات ووثائق النقض التي سجلها طبقا لأحكام المواد السابقة ، كيما يقوم الأمين العام بتسجيلها طبقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

#### المادة ١٨

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام ، كلما رأى ذلك ضروريا ، تقريرا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، وينظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج مسألة مراجعتها كليا أو جزئيا في جدول أعمال المؤتمر .

## المادة ١٩

- ١- إذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة مراجعة لهذه الاتفاقية كليا أو جزئيا ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك -
  - (أ) يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة قانونا ، وبغض النظر عن أحكام المادة ١٥ أعلاه ، النقص المباشر للاتفاقية الحالية شريطة بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة ؛
  - (ب) يقفل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة •
- ٢- تظل الاتفاقية الحالية على أي حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقتها ولم تصدق على الاتفاقية المراجعة •

## المادة ٢٠

- النصان الانكليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية •